المخطوطات التونسية إبداع وحضارة

حسيـــن المزوغـــي

تعتبر مجموعات المخطوطات المحفوظة بالمكتبة الوطنية من حيث قيمتها وأعدادها، أهمّ رصيد على المساحة الوطنية والمغاربية ومن أثرى الأرصدة وأغناها في العالمين العربي والإسلامي. فيمَ تتمثل القيمة العلمية والتاريخية لتراثنا الوطني المخطوط؟ وماهي آفاق استغلاله والاستفادة منه؟

لمحة عن حركة جمع المخطوطات

من المعلوم أن الثروة الوطنية من المخطوطات كانت قديما مشتتة في الزوايا والأضرحة والمساجد... الخ. ثم وقع تجميعها بالمكتبة الوطنية بمقتضى التشريعات الجديدة على غرار الأمر عدد 296 لسنة 1967. وهكذا تجمعت (1) أرصدة مخطوطات مكتبة جامع الزيتونة المعمور (الأحمدية والعبدلية... الخ) ومخطوطات مكتبة الخلدونية ومكتبة الشيخ علي النوري... الخ. وقد تعززت هذه الأرصدة من المخطوطات بجهود ثلة من أعلامنا ومثقفينا اللامعين الذين حرصوا على إهداء أرصدة مكتباتهم للمكتبة الوطنية ليستفيد منها القراء والباحثون وينتفعوا بها. ونشيد في هذا المقام، على سبيل الذكر لا الحصر، بجملة من المآثر الجليلة نورد منها مثالين كنموذجين بارزين في تاريخ المكتبة الوطنية، يرجع المثال الأول إلى فترة قديمة نسبيا لما قام المرحوم حسن حسني عبد الوهاب بإهداء مخطوطاته للمكتبة الوطنية فتولت فهرستها وإصدارها في كتاب خاص إبرازا لها، كما أطلقت إدارة المكتبة اسمه على قاعة الباحثين تخليدا لحركته النبيلة. أما المثال الثاني فهو في طور الإنجاز ويتعلق بمبادرة الأستاذ الفاضل والناشر المعروف السيد الحبيب اللمسي، الرامية إلى إهداء مكتبته القيمة للمكتبة الوطنية إيمانا منه بدور هذه المؤسسة في صيانة التراث وحرصا على خدمة القارئ التونسي والعربي. وقد تمت الإجراءات اللازمة للغرض وأعدت إدارة المكتبة الوطنية جناحا خاصا لها ويتمثل في محلات قسم المخطوطات بالعطارين سابقا، يعني المحلات التي كانت تحفظ مكتبات الأحمدية والعبدلية والخلدونية وحسن حسني عبد الوهاب وغيرها، وذلك حرصا من سلطة الإشراف على تحقيق التواصل زمانا ومكانا في هذا المضمار.

وللإشارة فإن هذه المكتبة (مكتبة اللمسي) على غاية من الثراء والتنوع فهي تحوي ما يناهز 600 مخطوط فضلا على مجموعات هائلة (50.000 عنوان) من المطبوعات والدوريات المسفرة والمجلدة تجليدا فنيا ممتازا. وما يزال العمل متواصلا على أكثر من صعيد لجمع المزيد من هذه الوثائق الثمينة بواسطة الشراء وبقناة الإهداء ومن خلال تبادل المصورات الفيلمية وغيرها من أجل إثراء ثروتنا الوطنية المخطوطة ودعم مجموعاتها كمّا وكيفا على حد سواء.

عناية فائقة وإنجازات رائدة

لقد حقق قطاع التراث بوجه عام والمخطوطات بوجه خاص نقلة نوعية مع الاستقلال و مع بناء الدولة الوطنية الحديثة. وقد تطور هذا القطاع من مجرد الوعي عند رواد الإصلاح في القرن التاسع عشر إلى ظهور سياسة متكاملة وشاملة مافتئت تنمو وتتدعم بالقرارات والإنجازات والمكاسب منذ التحول المبارك الذي أعاد للهوية اعتبارها وجعل «الثقافة رافدا للتنمية وسندا للتغيير». والجدير بالملاحظة في هذا السياق هو أنه صدرت في عام 1988 جملة من القرارات الرئاسية (2) تخصّ النهوض بالقطاع الثقافي، نجد من بينها قرارين ينصّان على إنجاز القسط الثاني من المكتبة الوطنية وتجهيزها بمخبر عصري لصيانة المخطوطات. وقد أعدت الدراسات اللازمة للغرض ورصدت الإعتمادات الضرورية وانطلقت الأشغال وتم تشييد بناية عصرية مجهزة بأحدث الوسائل التكنولوجية لحفظ الوثائق ومعالجتها ونقل رصيد المخطوطات من المبنى القديم بسوق العطارين، إلى محلاته المتطورة بالبناية الجديدة (شارع 9 أفريل بالعاصمة). وفي يوم مشهود قام سيادة الرئيس زين العابدين بن علي بتدشين هذا المشروع الثقافي الرائد بتاريخ 1 ديسمبر 2005. واثر النقلة شرعت، على الفور، إدارة المكتبة الوطنية في تخزين فهارس المخطوطات في قاعدة بيانات موضوعة على ذمة القراء والباحثين حتى يتسنى لهم استعمال المخطوطات والاستفادة منها بكل دقة وضبط وبأقصى ما يمكن من سرعة ويسر وسهولة، خاصة وأنها تعتبر مادة هامة للبحث والدراسة نظرا إلى قيمتها الفنية والعلمية.

قيمة تراثنا المخطوط

لقد توصلت المكتبة الوطنية بفضل المجهودات والإجراءات المشار إليها آنفا إلى جمع رصيد من المخطوطات يناهز عدده أربعين ألف عنوان والجهود مبذولة يوميا للبحث عن هذا النوع من الوثائق وشراء المزيد منها، بحكم ارتباطها الوثيق بتاريخنا الحضاري والثقافي وباعتبار مالها من قيمة علمية وفنية على غاية من الأهمية.

بخصوص القيمة الفنية فالكثير من مخطوطاتنا يمثل تحفا فنية لا تقدر بمال. وذلك لما تضمنته من تزاويق وتذاهيب وزخارف ونمنمات، وكذلك لما يمثله الخط العربي في حد ذاته بمختلف مدارسه وأشكاله المشرقية والمغاربية والأندلسية من فن رائع في إخراج النصوص ورسم المعاني. كما يشهد بذلك أحد الباحثين الخبراء لما يقول: «ومع الخط أصبحت الخطاطة صناعة الحذاق وفنا قائما بالوراقين ويرتكز على حسن براية الأقلام ومعرفة تركيب الألوان واتحادها وخصائص كل لون من الثبوت والانفساخ وصنعة المداد المركب وتمييع الذهب للكتابة».

وقد وصلتنا وثيقة مهمة تذكر «وصفات شتى من الحبر» تنسب كل واحدة منها إلى واحدة من وجوه الثقافة العربية الإسلامية كالجاحظ وأبي حيان التوحيدي وابن مقلة ومحمد بن زكرياء الرازي وعلي بن هلال الكاتب ومسلم بن حجاج وابن ماكولا وأبي بكر الصولي وعبد الله بن المعتز ووصفات أخرى لاحبار مخصصة للوكلاء وللشروطيين وللوراقين وطرق إعداد الحبر الصيني بمركباته المختلفة. وهذه المواد العلمية تفسر ما استند إليه ذلك التراث الكبير المخطوط من حسن الإخراج والتجليد والتذهيب والتنميق الذي بقيت تقاليده إلى أواخر القرن الماضي (القرن 19) بالرغم من بدء حركة الطباعة التي لم تحقق للقارئ العربي ما عهده من جمال الخط وبراعة التسفير وتألق الألوان (3) إلى جانب فن صناعة الرقوق والورق الحريري وغير ذلك من الجلود واللفائف وأوعية الكتابة وأدواتها وطرائق الزخرفة الفنية التي أبدع فيها العرب مشرقا ومغربا. ولا تفوتنا الإشارة في هذا السياق إلى ما

يزخر به تراثنا المخطوط من عناصر فنية نادرة على غرار الرق الأزرق الذي تنفرد بلادنا بامتلاكه ولا يوجد له نظير في العالم بأسره (وهو محفوظ حاليا بمتحف رقادة بالقيروان)، إلى جانب مجموعات أخرى من الجلود والرقوق ومصاحف القرآن الكريم وكتب الحديث الشريف وغيرها من المخطوطات والنسخ الخزائنية البديعة الأشكال والألوان والمحلاة بالزخارف والنمنمات.

أما فيما يتعلق بمحتوى هذا التراث الزاخر وقيمته العلمية فهو أيضا يمثل ثروة من المعلومات ومعينا من المواد المعرفية التي ما يزال البحث منشغلا بمضامينها وسيظل يستكشف أغوارها إلى أمد بعيد بحكم أن عناصر هذا التراث نتاج حضارة، أيام القيروان وفي عهد الحفصيين وفي فترات أخرى، أشعت واستقطبت وأسهمت في الإبداع الكوني وأثرت فيه أخذا وعطاء.

وعندما نرجع إلى المجلات والأغراض التي عنيت بها مخطوطاتنا نجدها متنوعة المشارب ومختلفة المنازع وتغطي جميع فروع المعرفة ويمكن حصرها في جملة من المحاور والأقسام خاصة منها العلوم الدينية والعلوم الإنسانية والعلوم اللغوية والعلوم الصحيحة، مع الإشارة إلى أن هذه الشمولية والتنوع والإلمام الواسع والتفتح على الآخر في الإبداع والتأليف يقابله انخرام في توزيع النسب والمجموعات وعدم الخضوع إلى المنطق أو احترام التوازن والتكافؤ. ونسجل، من ثم، تفاضلا في توزيع النسب، فيأتي الغرض الديني مستأثرا بنصيب الأسد ثم تليه العلوم الإنسانية واللغوية ثم العلوم الصحيحة. والجدير بالملاحظة هو أن القسم الأول حافل بالشروح والمتون والحواشي ومصنفات الفقه وغني بمضامينه الفنية النادرة خاصة في مستوى المصاحف وكتب الصحاح، بينما يمتاز القسم الأخير بمضامينه العلمية والدقيقة ومادته المعرفية الزاخرة وأبعاده الحضارية والإنسانية وخصوصياته المميزة وسبقه العلمي لزمانه ولتراث الآخرين. ونلمع هنا، على سبيل الذكر لا الحصر، إلى أعمال ابن الجزار وآثار القلصادي ومصنفات ابن خلدون ومجهودات الخميري المغازلي الذي حاز قصب السبق بمؤلفه في الطب «تحفة القادم» الذي يصفه الدكتور الباحث المرحوم أحمد بن ميلاد بقوله: «هو كتاب فريد متقدم عن زمانه انفرد في علم واحد هو حفظ الصحة» (4) (أو ما يسمى اليوم بعلم الوقاية من الأمراض والسلامة الجسدية) عن طريق إتباع أنظمة معينة ودقيقة من الغذاء والحرص على النظافة الشخصية وسلامة البيئة باستمرار وتعاطي الحركة والرياضة بانتظام. وهكذا كان الكتاب (المخطوط) في بلادنا لازمة حضارية أسهم بما يمثله في مجال العقيدة والفقه واللغة والأدب والمنطق وعلوم العصر من طب وهندسة وهيئة في صياغة المجتمع الافريقي وتأسيس تربيته ودعم لغته وتوسيع آفاقه وتعميق انسانيته. وفيما عدا العقيدة وما يتّصل بها والمذهب الذي كان سنيا مالكيا عند أكثر الناس فإن بقية فروع المعرفة تنتفي معها فوارق المذهب والدين فقد كان ابن الجزار شيعيّا على الأرجح وهذا لم يحد من التفاف الناس عليه وكان إسحاق بن سليمان الطبيب يهوديا ولكنه كان عربي اللسان وبقيت كتبه معتمدة في عصره وبعد عصره. وأخبار علاقة الأفارقة بالكتاب درسا وتمحيصا وعناية منتشرة في أخبار العلماء وسيرهم» (5).

وتجدر الملاحظة من جهة أخرى، أن هذا الرصيد الهائل من المخطوطات رغم كثرة عدده (ما يناهز 40.000 عنوان) وثراء موارده وتنوعها (دين، طب، تاريخ، بيطرة، هندسة، فلك، صيدلة، فلاحة، كيمياء، موسيقى، أدب، لغة، رحلات، جغرافيا، بيزرة، ...الخ) لم يقع استغلاله بما يرقى بالإنتاج الفكري وتحقيق التراكم المنشود على صعيد التأليف والابداع. ذلك أنه لم يقع تحقيق ونشر إلا القليل من المخطوطات (ما يناهز أربعة آلاف مخطوط). أما البقية فإنها ما تزال تنتظر من ينفض عنها غبار النسيان

ويخرج للناس ما فيها من كنوز وذخائر تعود بفوائد كبيرة على تنمية تراثنا الفكري وإشعاع ثقافتنا. ويبدو، من بعض المؤشرات، أن زهد الباحثين والمحققين في الإقبال على دراسة المخطوطات يرجع إلى جملة من العوامل المختلفة، نومض منها إلى ما تتطلبه دراسة المخطوطات وتحقيقها من جهد كبير وكفاءة عالية وسعة إطلاع وطول نفس وصبر ومقارنة لمختلف نسخ العنوان الواحد (التي قد تكون موجودة في أكثر من بلد)، ولا ننسى في هذا السياق بعض الصعوبات الأخرى كقلة المعلومات ورداءة الخط وترهل المخطوط وكلفة الطبع والنشر... إلى غير ذلك من المعوقات التي يعسر معها إنجاز التحقيق العلمي الضروري. والأكيد هو أن مسألة تحقيق المخطوطات تتطلب تفرغا وقدرة مالية وعناء كبيرا وهو ما لا يتوفر عند الكثير من الباحثين نظرا إلى كثرة مشاغلهم وقلة إمكانياتهم. لذلك يستحسن أن يتولى عدد من مراكز البحث بالتعاون مع بعض المؤسسات الاقتصادية والثقافية الاضطلاع بمهمة ما ينبغي تحقيقه وفق برنامج شامل يضبط الأولويات الضرورية في هذا المجال.

الهوامش والمصادر

1) راجع كتاب «من نفائس دار الكتب الوطنية: المخطوط» كتب نصوصه إبراهيم شبوح، تونس، وزارة الشؤون الثقافية، 1989، مقدمة الكتاب.

2) راجع جريدة «الحرية»، 27 نوفمبر 1988، ص 4.

3) راجع كتاب من نفائس المخطوطات... المذكور بالهامش عدد (1).

4) راجع كتاب «تاريخ الطب العربي التونسي» للمرحوم الدكتور أحمد بن ميلاد، تونس، 1980، ص 116 والصفحات الموالية.

5) راجع كتاب من نفائس المخطوطات... المذكور بالهامش عدد (1)